يوسف الفيلالي
باحث في القانون العام

تأملات في المجلس الأعلى للأمن المغربي

الطبعة الأولى
2025

الفهرس	
المقدمة	01
المبحث الأول: المجلس الأعلى للأمن المغربي في ضوء التجارب المقارنة.	17
المطلب الأول: دراسة مقارنة بين نماذج من تجارب مجالس الأمن القومي للدول.	17
الفقرة الأولى: دور مجلس الأمن الدولي في بلورة ضوابط منهجية لعمل مجالس الأمن القومي للدول.	17
الفقرة الثانية: أوجه الاختلاف والتشابه بين مجالس الأمن القومي للدول.	21
المطلب الثاني: الأسس المرجعية المؤطرة لنشاط مجالس الأمن القومي للدول.	59
الفقرة الأولى: الالتزامات الدولية في الإعلانات والمواثيق الدولية وقرارات وتوصيات مجلس الأمن الدولي.	59
الفقرة الثانية: المرتكزات الدستورية والمنطلقات القانونية المؤطرة لنشاط المجلس الأعلى للأمن.	68
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضعية الدستورية للمجلس الأعلى للأمن المغربي.	91
المطلب الأول: المجلس الأعلى للأمن بين منطق الاستلهام الخارجي والخصوصية الوطنية.	92
الفقرة الأولى: محددات استلهام المجلس الأعلى للأمن من المجالس الأمنية المقارنة ومميزاته.	92
الفقرة الثانية: قراءة في وضعية المجلس الأعلى للأمن في ضوء دستور 2011.	101
المطلب الثاني: سيناريو إحداث المجلس الأعلى للأمن وتصور افتراضي لنظامه الداخلي.	146
الفقرة الأولى: سيناريو إحداث المجلس وتنصيب أعضائه.	146
الفقرة الثانية: تصور افتراضي لمقتضيات مشروع النظام الداخلي للمجلس.	152
المبحث الثالث: رصد للمبادرات الإستراتيجية والممارسات المؤسسية الممهدة لنشأة المجلس الأعلى للأمن المغربي.	165
المطلب الأول: الإستراتيجيات الأمنية المغربية ومحاولة مأسسة الحكامة الأمنية الجيدة.	166
الفقرة الأولى: محددات الإستراتيجيات الأمنية المغربية ومميزاتها.	166
الفقرة الثانية: محاولة مأسسة الحكامة الأمنية الجيدة – المديرية العامة للأمن الوطني نموذجا	183
المطلب الثاني: تدبير حالات الأزمات من طرف المؤسسة الملكية.	213
الفقرة الأولى: آليات تدبير حالات الأزمات في عهد الملك الراحل الحسن الثاني.	214
الفقرة الثانية: آليات تدبير حالات الأزمات في عهد الملك محمد السادس.	223
الخاتمة	249
لائحة المراجع	258
الفهرس	278

يوسف الفيلالي
باحث في القانون العام

خلاصة المؤلف

يروم هذا المؤلف إلى أن يكون محاولة للتفكير والتأمل في نماذج لهيئات الأمن القومي المقارنة، وتقديم تصورات دقيقة من أجل المساهمة في البناء المفاهيمي للأمن، وتعميق المعرفة بالقواعد والمعايير الناظمة لمنظومة الأمن القومي للمملكة المغربية.

ومن هنا، يشكل إحداث المجلس الأعلى للأمن واجبا دستوريا، وخيارا ديمقراطيا ملحا في التحديد الدقيق لمدلول الأمن القومي للدولة، ولإستراتيجيتها الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي، وإرساء قواعد موحدة لضوابط الحكامة الأمنية الجيدة، وسبيلا منهجيا لتحديد طرق تدبير حالات الأزمات، وذلك لإعادة عقلنة الأفكار، وترتيب الفرضيات، وضمان صدقية الاستنتاجات، لأجل بلورة رؤى متقاطعة ومتكاملة بشأن منطلقات تدبير الشأن الأمني ومحدداته، وذلك في تثمين مسار البناء الديمقراطي لصرح دولة القانون والمؤسسات، وبالتنزيل الفعلي والواقعي للمقاربة التشاركية، كخيار استراتيجي لا محيد عنها في إقرار أهداف إستراتيجيات الأمن الشامل.

وعليه، توصي الدراسة الباحثات والباحثين في العلوم القانونية بأهمية الاهتمام بموضوع هيئات الأمن القومي، بغية سد النقص المعرفي حولها، وبناء رؤى علمية استشرافية لآفاقها، في نطاق الحقل المعرفي للعلوم الأمنية، بما يؤهل المشرعين، والخبراء، والممارسين، لتنظيم وتسيير تلك المجالس بكيفية متناسقة مع مرتكزات المرجعيات الوطنية والكونية المؤطرة لها.

كما توصي بأن إرساء أسس السلام والأمن الدوليين القائمين على تعزيز أدوار هيئات الأمن القومي للدول، وتثبيت سمو الدستور وسيادة القانون، وترسيخ ديمقراطية المؤسسات، لن تكون كافية، إلا بالحرص كذلك على تغيير العقليات، والرهان على البناء الإنساني المتكامل، بتوطيد أسس التنشئة السليمة، فترجمة فعلية ثقافة حقوق الإنسان وحرياته في جوهرها، هي تجسيد حقيقي لتصرفاتنا وسلوكاتنا المستمدة من تنشئتنا الاجتماعية والثقافية والسياسية.

جزيرة التكنولوجيا لطباعة و النشر
الرباط - المغرب
الهاتف: 212-667-378326
البريد الإلكتروني: lila.tec.ar@gmail.com
الموقع الرسمي: www.lilatec.com

100 درهم